

19 ماي 2015

٥٢٦

من وزير المالية
إلى

الموضوع : حول نسبة الخصم من المورد و الأداء على القيمة المضافة المطبق
على المبالغ المدفوعة إلى شركات غير مقيمة
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 11 ماي 2015

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه أعلاه أن شركتكم
تعتمد إنجاز مشروع سياحي بالمغرب كما ستتكفل بالخدمات المعمارية و الفنية
لهذا المشروع و متابعة إنجازها و بينتم أنها ستقوم في هذا الإطار بتشريك شركات
فرعية أخرى محلية (مغربية) بالإضافة إلى تقنيين و فنيين مختصين من المغرب
و من أوروبا و من الخليج. فطلبتكم معرفة هل تطالب شركتكم بالقيام بالخصم من
المورد بنسبة 15% و بالأداء على القيمة المضافة بنسبة 12% لتحويل المبالغ إلى
أصحابها أو يمكن الحصول على شهادة في عدم الخصم من المورد .

جوابا يشرفني إعلامكم أنه باعتبار ممارسة نشاطكم في إطار استغلال
موجود بالخارج فإن نتائجه لا تؤخذ بعين الاعتبار لضبط النتيجة الجبائية لشركتكم
بتونس حيث تدمج الأعباء المتعلقة بهذا الاستغلال لضبط قاعدة الضريبة على
الشركات المستوجبة عليكم بتونس كما تطرح المحاصيل المتأتية من الاستغلال
المذكور. و لمزيد التوضيح يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 24 لسنة 2012
حول الموضوع.

و على هذا الأساس فإن كل المبالغ التي سوف تدفع إلى المناولين في إطار كل المبالغ التي
تنفيذ عقدكم بالمغرب لا تقبل للطرح كما أنها لا تخضع لا للخضوع من المورد بعنوان طرح كما أنها
الضريبة على الشركات و لا للأداء على القيمة المضافة . مع العلم أن خلاص للأداء على
المعنيين بالأمر يتعين أن يكون على مستوى الاستغلال الموجود بالمغرب حيث لا على مستوى
يمكن تحويل مبالغ لفائدة المناولين المذكورين من تونس. تحويل مبالغ لفائدة المناولين المذكورين

و تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير.

والسلام

عن وزير المالية

و بتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجهاني

الإمضاء : حبيبة جراد للواتي

نسخة مطابقة للأصل ترسل إلى السيد المدير العام للأداءات للاعلام المدير العام للدراسات
الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجهاني

والتشريع الجهاني

الإمضاء - حبيبة جراد للواتي

رقم التسجيل الفرعي

عدد 957